

الأمن الغذائي وسياسات الدعم في تونس

أمل مزالي

باحثة دكتوراه في العلوم السياسيّة
كلية الحقوق والعلوم السياسيّة بسوسة
جامعة سوسة

ملخص

يمثل الأمن الغذائي محور اهتمام العديد من الأطراف المتداخلة في بلورة سياسات عموميّة ناجعة تحقق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وقد عملت الدولة التّونسيّة منذ الاستقلال على وضع مقاربات هادفة تضمن الاستقرار الغذائي وتحقق الأهداف المرجوة، فكان توجهها نحو تدعيم بعض القطاعات التي تكون في ارتباط مباشر وغير مباشر بأبعاد الأمن الغذائي. تهدف ورقة البحث في إبراز مدى نجاعة سياسات الدعم في تحقيق الأمن الغذائي وأي تأثير لهذه السياسات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، في علاقة بالتوازنات الاقتصاديّة للدولة التّونسيّة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، سياسات الدعم، سياسات عموميّة، السيادة الغذائيّة، الاكتفاء الذاتي.

Résumé

La sécurité alimentaire est au centre de l'attention de nombreux acteurs impliqués dans l'élaboration de politiques publiques visant à atteindre l'autosuffisance. Depuis l'indépendance, l'État tunisien

s'est renforcé à développer des approches ciblées garantissant la stabilité nutritionnelle. Il a fait des interventions pour renforcer certains secteurs qui sont, directement et indirectement, liés aux dimensions de la sécurité alimentaire. Cet article vise à mettre en évidence l'étendue de l'efficacité des politiques de subvention dans la réalisation de la sécurité alimentaire et l'impact de ces politiques au niveau économique et social, sans négliger les équilibres économiques de l'État tunisien en relation avec ces politiques de subvention.

Mots clés: Sécurité alimentaire ; Politiques de subvention ; Politiques publiques ; Souveraineté alimentaire ; Autosuffisance .

Abstract

Food security occupies a central place in the concerns of numerous stakeholders engaged in the formulation of public policies aimed at achieving national self-sufficiency. Since its independence, the Tunisian state has endeavored to develop targeted strategies designed to ensure nutritional stability. It has undertaken various interventions to strengthen sectors that are directly and indirectly connected to the multidimensional aspects of food security. This article seeks to examine the effectiveness of subsidy policies in attaining food security objectives and to assess their economic and social repercussions, while also considering the broader macroeconomic equilibrium of the Tunisian state in relation to these subsidy mechanisms.

Keywords: Food Security ; Subsidy Policies; Public Policies; Food Sovereignty; Self-Sufficiency.

مقدمة: «كثرة الغذاء دليل على العمران، فإذا كثر فيه الأمة طعامها دلّ على خصب أرضها، ونظام سياستها»

-ابن خلدون-

تزايد الاهتمام بمسألة الأمن الغذائي في السنوات الأخيرة كأحد المحاور الاستراتيجية التي باتت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي⁽¹⁾، ويمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه: «الوضعية التي تتاح لجميع الأشخاص في جميع الأوقات، إمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى الغذاء الكافي والصحي والمغذي، الذي يمكنهم من تلبية احتياجاتهم من الطاقة واختياراتهم الغذائية ليعيشوا حياة صحية ونشيطة»⁽²⁾.

يرتبط مفهوم الأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بمفهوم السيادة الغذائية⁽³⁾، الذي يُعد امتداداً لمبدأ سيادة الدولة، فإذا كانت السيادة، في إطارها التقليدي ضمن نظرية العلاقات الدولية، تُقاس بمدى قدرة الدولة على بسط نفوذها واتخاذ قراراتها وتنفيذها على المستويين الداخلي والخارجي بمعزل عن أي تبعية خارجية وبما

(1) الأمن القومي: «الإطار الاستراتيجي الشامل الذي تتخذه الدولة لضمان حماية سيادتها واستقلالها وسلامة ترابها الوطني، وضمان استمرارية مؤسساتها الدستورية، والمحافظة على استقرارها السياسي والاجتماعي، في مواجهة التهديدات التقليدية والغير التقليدية، سواء كانت داخلية أو خارجية».

Barry Buzan, *People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations*; Harvester Wheatsheaf; 1983; p75-90.

(2) Comité de la sécurité alimentaire mondiale ; s'entendre sur la terminologie: Sécurité alimentaire, Sécurité nutritionnelle, Sécurité alimentaire et nutrition Sécurité alimentaire et nutritionnelle ; tente- neuvième session ; Rome Italie, 15-20 octobre 2012, P6:

<https://www.fao.org/4/md776f/md776f.pdf>

(3) تعرف السيادة الغذائية على أنها: «حق الدول والشعوب في التحكم في أنظمتها الغذائية، بما في ذلك أسواقها، وأساليب إنتاجها، وثقافتها الغذائية، وبيئاتها».

Food and agriculture organization of the United nations; Food Sovereignty Systems:

Feeding the World, Regenerating Ecosystems, Rebuilding Local Economies, and Cooling the Planet – all at the same time;2014:

<http://afsafrica.org/wp-content/uploads/2014/05/AFSA-Document.pdf>

يخدم مصالحها الوطنية⁽⁴⁾، فإن السيادة الغذائية باعتبارها مفهوماً حديثاً، تتقاطع مع السيادة التقليدية في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تعبر عن مدى قدرة الدولة على التحكم في منظومتها الغذائية، من خلال توفير حاجاتها الغذائية الأساسية، وصياغة وتنفيذ سياسات عمومية ناجعة تحقق الاكتفاء الذاتي وتضمن الأمن الغذائي، دون الاعتماد المفرط على المصادر الخارجية.

تكتسي مسألة السيادة الغذائية أهمية بالغة خاصة في السياق التنموي للدول النامية، التي تعاني غالباً من هشاشة اقتصادية واختلالات اجتماعية وعجز مالي، وتفضي هذه العوامل إلى الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي لتلبية الحاجيات الأساسية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات المديونية وتفاقم العجز في الموازنة العامة. ونتيجة لذلك، تصبح الخيارات الاقتصادية والسياسات الوطنية رهينة للإملاءات والشروط الخارجية، التي قد تناقض مع الأولويات الوطنية ووضعية الدولة الاقتصادية والاجتماعية⁽⁵⁾.

بالرجوع إلى السياق التونسي، شكّل الأمن الغذائي أحد التحديات الاستراتيجية الكبرى في مسار بناء الدولة الوطنية الحديثة عقب الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي. فقد حرص النظام السياسي الجديد على إعادة تشكيل البنى الاقتصادية والاجتماعية بما ينسجم مع المشروع الوطني القائم على «تونس» مختلف القطاعات وعلى رأسها القطاع الفلاحي، بوصفه مجالاً حيوياً لتحقيق الاستقلال الفعلي وترسيخ السيادة الوطنية.

(4) المادة الثانية الفقرة 7 من ميثاق الأمم المتحدة الصادر في 26 جوان 1945 ودخل حيز التنفيذ في 24 أكتوبر 1945:

<https://www.un.org/en/about-us/un-charter/full-text>

كذلك أقرت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961 على ضرورة احترام سيادة الدولة باعتبارها أساس العلاقة بين الدول وتحديد حقوق وسلطة الدول على أراضيها:

https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/conventions/9_1_1961.pdf

(5) Noam Chomsky ; Profit Over People: Neoliberalism and Global Order; New York: Seven Stories Press, 1999, p20.

وفي هذا الإطار، عملت الدولة التّونسيّة منذ بداية الستينيات على تأميم أغلب الأراضي الفلاحيّة التي كانت على ملك الأجنبي⁽⁶⁾، في مسعى إلى بسط سيادتها على مجالها الزراعي واحتكار حلقات الإنتاج الغذائي، وذلك في إطار مشروعها الوطني الرامي إلى تحديث القطاع الفلاحي وتطوير تقنيات وأساليب الإنتاج. وقد استندت هذه السياسات إلى قناعة راسخة مفادها أن تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي لا يُعدّ مجرد استجابة لحاجات استهلاكيّة ظرفيّة، بل يُمثل ركيزة استراتيجية لترسيخ السيادة الغذائيّة، أي تمكين الدولة من التحكم في مواردها الفلاحيّة وتوجيه سياساتها الإنتاجيّة بعيداً عن الإملاءات والضغط الخارجي.

غير أن هذه التوجهات، وعلى الرغم من طابعها السيادي والتقدمي، لم تكن كافية في بعض المحطات لتحقيق الأهداف المرسومة، إذ إن بسط الدولة سيادتها على الموارد لا يضمن بالضرورة النفاذ العادل إليها من قبل مواطنيها، فالمسألة لا تتعلّق فقط بالتحكم في وسائل الإنتاج بل تتجاوز ذلك لتشمل القدرة الفعلية للمواطنين على الانتفاع بهذه الموارد وموازنة تكلفتها مع مقدرتهم الشرائية.

ومن هذا المنطلق، سعت الدولة إلى تطوير سياسات دعم اجتماعية متكاملة، تجلّت أساساً في إحداث الصندوق العام للتعويض⁽⁷⁾ باعتباره آلية مؤسسية تهدف إلى تحقيق قدر كاف من العدالة الاجتماعية والحدّ من الفوارق الاجتماعية.

تعد سياسات الدعم إحدى الركائز الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمن الاستقرار المجتمعي، وذلك من خلال حماية القدرة الشرائية للطبقات الهشة والمتوسطة. وقد أصبحت هذه السياسات أداة مركزية في مختلف البرامج

(6) الجلاء الزراعي 12 ماي 1964: عملية استرجاع الدولة التّونسيّة للأراضي الزراعية التي كانت تحت سيطرة المعمرين الفرنسيين بعد الاستقلال، وذلك عبر تأميمها قانونياً، بهدف تحقيق السيادة الوطنيّة على الموارد الفلاحيّة وإعادة توزيعها في إطار إصلاح زراعي شامل.

(7) الصندوق العام للتعويض: تم إحداثه بمقتضى القانون عدد 26 لسنة 1970 المؤرّخ في 19 ماي 1970، يتعلّق بإجراءات ضبط الأسعار وجزر المخالفات في المادة الاقتصادية، ينص الفصل 3 منه على: «أحدث صندوق عام للتعويض يرمي إلى الضغط على أسعار البضائع والمنتجات والخدمات الضرورية خاصة بواسطة منح أو إدخال تعديلات على تلك الأسعار. ويقع ضبط طرق إدارة هذا الصندوق بأمر».

الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بحيث لا يمكن الاستغناء عنها ضمن هيكلية السياسات العمومية.

إلا أنه وفي سياق التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها تونس بعد عام 2011، عرفت المنظومة الغذائية الوطنية تدهورا هيكليا ووظيفيا تزامن مع موجة من التحديات الإقليمية والدولية، مما دفع بالعديد من المنظمات الدولية- كمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إلى التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجيات شاملة تأخذ بعين الاعتبار أبعاد الإنتاج، والنفاذ، والاستهلاك، والاستدامة البيئية. كما أكد الإطار الدولي على أهمية الانتقال من سياسات الدعم التقليدية التي تركز على الاستهلاك إلى سياسات متكاملة تشمل تعزيز الإنتاج المحلي وتطوير نظم الحماية الاجتماعية الموجهة⁽⁸⁾.

في هذا السياق، تواجه تونس تحديات فريدة تمثلت في ضرورة التوفيق بين الضغط السياسي والاجتماعي الداخلي المتعلق بسياسات الدعم، خصوصا في ظل ارتفاع نسب الفقر والبطالة، وبين متطلبات السياسات الاقتصادية التقشفية التي فرضتها البرامج الإصلاحية المدعومة من المؤسسات المالية الدولية على غرار صندوق النقد الدولي⁽⁹⁾.

فإلى أي مدى يمكن لسياسات الدعم أن تحقق أمنا غذائيا مستداما في تونس؟

نفترض هذه الإشكالية تناولا تحليليا مكونا من جزأين رئيسيين، يتعلّق الأول بالتعرض لما نعتبره سياسات دعم متأرجحة في تحقيق الأمن الغذائي (جزء أول) في حين يتناول الجزء الثاني السياسات البديلة في تحقيق الأمن الغذائي (جزء ثاني).

(8) The food system in Tunisia in the face of crises: fragility or resilience? ; Food and Agriculture Organization of the United Nations; 2024: <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/6a4304aa-0372-48c3-9bf6-df848d24fe57/content>

(9) صندوق النقد الدولي: «مؤسسة مالية دولية تأسست سنة 1944 تهدف إلى تعزيز التعاون النقدي الدولي، استقرار العملات، تسهيل التجارة العالمية، وتقديم الدعم المالي للدول الأعضاء». <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance>

الجزء الأول: سياسات دعم متأرجحة فيه تحقيق الأمن الغذائي

منذ الاستقلال، انتهجت الدولة التونسية سياسة اقتصادية موجهة تهدف إلى مواجهة التحديات المطروحة آنذاك، فقد سعت الدولة إلى بلورة سياسات اقتصادية واجتماعية تُعزز بناء اقتصاد وطني قوي من جهة، وتدعم القدرة الشرائية للمواطن من جهة أخرى.

وقد ارتبطت هذه السياسات ارتباطا وثيقا بدور الدولة المركزي في الحياة الاقتصادية، حيث اتبعت الدولة نموذج «الدولة المتدخلة» (État-providence) من خلال تدخلها المكثف في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما عبر دعم القطاعات الحيوية مثل المواد الأساسية (القطاع الغذائي)، والطاقة، والنقل. وقد كان الهدف من هذا التدخل المزدوج تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، بما يخدم أهداف التنمية الوطنية⁽¹⁰⁾.

غير أن هذه السياسات لم تُحقق دائما النجاح المطلوبة فيما يتعلق بتحقيق الاستدامة أو ضبط الأسعار، إذ شهدت البلاد في بعض الفترات موجات من عدم الاستقرار الداخلي نتيجة قرارات رفع الدعم عن بعض القطاعات، مما دفع السلطات إلى التراجع عنها وإعادة الأمور إلى سابق عهدها⁽¹¹⁾. ومع مرور الزمن، لم تُعد سياسات الدعم ترتبط فقط بالأمن الغذائي، بل أصبحت مرتبطة كذلك بالأمن القومي، حيث باتت معظم قوانين المالية تعتمد على تخصيص موارد مالية

(10) - تُعرّف الدولة المتدخلة بأنها الدولة التي تتجاوز دور الحماية والتنظيم القانوني البسيط لتتدخل بصورة مباشرة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بهدف تحقيق التنمية وتوجيه السوق وضمان العدالة الاجتماعية. ويُعد هذا النموذج تطورا عن مفهوم الدولة الحارسة التي يقتصر دورها على الأمن والدفاع وحماية الحقوق، وعن الدولة الراعية التي تركز على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية دون التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي».

Guido Tabellini, The Role of the State in Economic Development, CESifo Working Paper No. 1256, Category5: fiscal Policy, macroeconomics and growth ; August:

https://www.ifo.de/DocDL/cesifo1_wp1256.pdf

(11) أحداث الخبز: احتجاجات شعبية اندلعت في جانفي 1984 على إثر ارتفاع أسعار الخبز والمواد الأساسية، تعبيراً عن رفض السياسات الاقتصادية التي أثرت على القدرة الشرائية للمواطنين، جوبهت بالعنف الشديد من قبل السلطات ليقع التراجع فيما بعد عن القرارات المتخذة في رفع الدعم عن بعض المواد الغذائية.

لدعم صندوق الدعم في محاولة للتوفيق بين تقلبات الأسعار العالمية ومتطلبات السوق الداخليّة.

ويُعزى هذا الوضع إلى جملة من العوامل والتغيرات التي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على نجاعة السياسات المعتمدة، مما ساهم في تهديد مقومات الأمن الغذائي في تونس. ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى محورين أساسيين: يتمثل الأوّل في حالة عدم الاستقرار السياسي والتجاذبات الحزبية، التي أثرت سلبيًا على عدد من قوانين الماليّة المتعلّقة بسياسات الدعم (الفقرة الأولى)؛ أما المحور الثاني، فيتعلّق بحالة التدهور الاقتصاديّ المستمرة، إلى جانب تأثير بعض الفاعلين الاقتصاديين في رسم التوجهات والسياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: وضعيّة سياسيّة متقلّبة

كما تم الإشارة إليه سابقاً، فإن سياسات الدعم كانت سابقة لمرحلة الاستقلال، ويعود ذلك بالأساس إلى الاضطرابات التي شهدتها المملكة التّونسيّة آنذاك خلال فترة الاستعمار الفرنسي، إذ عرفت بعض الفترات مجاعات قاسية كانت مرتبطة بالتحوّلات العالميّة من الركود الاقتصادي في الثلاثينات⁽¹²⁾، ثم في فترة الأربعينات، وتحديدًا بعد نهاية الحرب العالميّة الثانية⁽¹³⁾، مما أوجب التدخل من خلال محاولة توفير أغلب المواد الغذائيّة من ناحية، وتعديل أسعارها من ناحية أخرى، بما يتماشى مع حاجيات السوق الداخليّة.

ومع نيل البلاد التّونسيّة استقلالها سنة 1956، تم تدعيم صندوق الدعم عبر إرساء سياسة التخطيط والتمويل التي تم تكريسها في إطار الشراكة مع منظمة

(12) الكساد الكبير 1929: «أزمة اقتصاديّة عالميّة حادة بدأت بانهيار سوق الأسهم في الولايات المتحدة في أكتوبر 1929، وتسببت في انكماش اقتصادي واسع النطاق، ارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الإنتاج الصناعي والتجارة العالميّة خلال الثلاثينيات من القرن العشرين».

(13) المجاعة 1947-1948: «هي أزمة غذائيّة حادة ناتجة عن سوء موسم الحصاد، الجفاف، وارتفاع أسعار المواد الغذائيّة خلال فترة الاحتلال الفرنسي، أدت إلى نقص حاد في الغذاء وزيادة معدلات الفقر والوفيات».

الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية⁽¹⁴⁾، بهدف تحسين الوضع الغذائي للأسر التونسية آنذاك، وكذلك استكمال بناء بقية المؤسسات الوطنية.

إلا أنّ سياسة الدعم كانت مرتبطة بالأساس بعامل الاستقرار السياسي والتوجهات السياسيّة للحكومات المتعاقبة، والتي أثرت بشكل مباشر في تذبذب هذه السياسات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن حصر هذه السياسات في مرحلتين أساسيتين الأولى الفترة اللاحقة للاستقلال إلى حدود سنة 2011، والثانية الفترة الموالية لسنة 2011 إلى الآن.

أ- من سنة 1956 إلى سنة 2011

ولئن كان من الصعب خلو هذه الفترة الممتدة قرابة خمسين سنة من الاضطرابات السياسيّة، فإن هذه الحقبة من تاريخ تونس المستقلة تميزت باستقرار نسبي على مستوى سياسات الدعم العموميّة، تدعم بحالة الاستقرار النسبي للنظام السياسي آنذاك.

بدأت ملامح النظام السياسي تتشكل منذ إقرار دستور غرة جوان 1959، وتكريس منظومة تؤسس لفصل هيكلية ووظيفي بين ثلاث سلط دستوريّة⁽¹⁵⁾ صلب فصوله، وقد اتّجهت إرادة السلطة التأسيسية الأصلية إلى تمتيع مؤسسة رئاسة الجمهوريّة بصلاحيات واسعة، فكانت الرغبة واضحة في تأسيس نظام رئاسي قوي يكون فيه رئيس الجمهوريّة مركز السلطة التنفيذية ومؤثرا بشكل بالغ في بقية السلط وخاصة التشريعيّة منها، وقد تدعم هذا التوجه بإدخال عدد من

(14) Khaldi, Ridha, A. Naïli, M. Padilla (éd.), et G. Le Bihan (éd.) ; Analyse des politiques de la sécurité alimentaire en Tunisie: La sécurité alimentaire en Méditerranée ; Montpellier: CIHEAM, Options Méditerranéennes, Série A: Séminaires Méditerranéens, no 26 ; 1995:

<https://om.ciheam.org/om/pdf/a26/CI951143.pdf>

(15) يقوم النظام السياسي على ثلاثة سلط أساسية وهي السلطة التشريعيّة والتنفيذية والقضائية، تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات الذي جاء به مونتسكيو بحيث السلطة تراقب السلطة الأخرى لضمان عدم هيمنة سلطة واحدة بصفة مطلقة.

التعديلات الدستورية، أهمها تعديل مارس 19 مارس 1975 الذي أقر الرئاسة مدى الحياة⁽¹⁶⁾.

وبالرجوع قليلا إلى الفترة السابقة لذلك التاريخ، وتحديدًا فترة الستينات والتي اتسمت بأبرز الفترات الممهدة لتشكيل نظام الفرد الواحد، فإن تلك الفترة شهدت تجربة شكلت أبرز ملامح دعم الدولة للقطاعات الفلاحية، والتي لها ارتباط وثيق بالأمن الغذائي التونسي، وهي التجربة التعاضدية⁽¹⁷⁾ (1961-1969)، هدفت هذه التجربة إلى تأمين أغلب وسائل الإنتاج في محاولة لتجاوز التجربة الليبرالية التي لم تنجح في تحرير رأس المال الخاص⁽¹⁸⁾.

اتّسمت التجربة التعاضدية في تونس بقيادة الوزير أحمد بن صالح⁽¹⁹⁾ ببعض العثرات السياسية التي لم تسهم في إنجاح هذه التجربة وتحقيق جملة الأهداف المرجوة، على الرغم من موافقة القيادات السياسية على هذه التجربة، وخاصة إعلان الجلاء الزراعي في 12 ماي 1964 الذي ساهم في تدعيمها من خلال تأمين الأراضي الفلاحية ووسائل الإنتاج الزراعي، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية وغيرها. كما تم أيضا إصدار قانون ينص على أنه لا يمكن أن يملك الأراضي الصالحة للفلاحة إلا الأفراد من ذوي الجنسية التونسية أو الشركات التعاضدية⁽²⁰⁾. إلا أن تأثير التجاذبات السياسية انعكس بصورة مباشرة

(16) الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 19 الصادر بتاريخ 19 مارس 1975، القانون عدد 13

لسنة 1975 مؤرخ في 19 مارس 1975 يتعلّق بتعديل الفصلين 40 و51 من الدستور.

(17) التجربة التعاضدية: 1961-1969 بقيادة الوزير أحمد بن صالح تقوم على تأمين وسائل الإنتاج والأراضي الفلاحي التي لازلت تحت استغلال الأجانب وتحويل القطاعات المنتجة تحت استغلال الدولة.

(18) محمّد العربي العباري، الاقتصاد السياسي للتنمية في تونس: هشاشة السياسات الاقتصادية الكلية ودورة الأزمات، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، فيفري 2023.

(19) أحمد بن صالح 13 جانفي 1926 - 16 سبتمبر 2020: سياسي ونقابي شغل عدة حقائب وزارية أبرزها وزارة الاقتصاد ويعتبر مؤسس التجربة التعاضدية في تونس فترة الستينات قبل إيقافها من قبل الرئيس السابق الحبيب بورقيبة في 1969.

(20) الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 24 الصادر بتاريخ 12 ماي 1964، القانون عدد 5 لسنة 1964 مؤرخ في 12 ماي 1964 يتعلّق بملكية الأراضي الفلاحية في تونس.

على مآل هذه التجربة، وخاصة خلال مؤتمر الحزب الحاكم ببنزرت في 1964⁽²¹⁾. ويشار في ذات السياق إلى أن عدد من الفاعلين السياسيين آنذاك اعتبروا أن فشل التجربة التعاضدية كان نتاجا لرغبة عدد من قيادات الحركة الدستورية الحاكمة في إجهاض هذه المحاولة.

أثرت حرب المواقع الحزبية على التجربة التعاضدية بصورة أساسية، وأدى ذلك إلى إيقاف العمل بها سنة 1969، لتمهد بعدها لتجربة أخرى تعرف بالتجربة الليبرالية (1970-1982)⁽²²⁾. لم تدم هذه التجربة طويلا أيضا، إذ سرعان ما تأثرت ببعض المتغيرات الخارجية، أهمها فترة الركود الاقتصادي العالمي إثر أزمة الطاقة (1973 - 1974)، وارتفاع معدل التضخم عالميا⁽²³⁾. وانعكست هذه المؤثرات على الاقتصاد التونسي من خلال ارتفاع معدلات البطالة وظهور أزمات اجتماعية تمثلت في الإضرابات وإفلاس بعض المؤسسات⁽²⁴⁾، مما ساهم في تصعيد الأزمة على المستوى السياسي بين النظام السياسي والمؤسسات النقابية وهو ما تجلّى في أحداث الخميس الأسود بتاريخ 26 جانفي 1978⁽²⁵⁾.

(21) الحزب الاشتراكي الدستوري: وقع تغيير اسمه من الحزب الدستوري الحر بمؤتمره السابع الذي أقيم ببنزرت 19-22 أكتوبر 1964 وعرف بمؤتمر «المصير».

(22) التجربة الليبرالية 1970-1982: بعد فشل التجربة التعاضدية انتهجت الدولة التونسية بقيادة الوزير الأول الهادي نويرة تمشيا مغايرا للبعد الاشتراكي وشجعت على تحرير المبادرة الخاصة وتعميق اندماج الاقتصاد التونسي في الرأسمالية العالمية.

(23) محمد العربي العياري، الاقتصاد السياسي للتنمية في تونس: هشاشة السياسات الاقتصادية الكلية ودورة الأزمات، مرجع مذکور.

Blinder, Alan S., and Jeremy B. Rudd ; The Supply-Shock Explanation of the Great Stagflation Revisited ; National bureau of economic research ; working paper 14563 ; 2008:

<https://www.nber.org/papers/w14563>

(24) محمد العربي العياري، الاقتصاد السياسي للتنمية في تونس: هشاشة السياسات الاقتصادية الكلية ودورة الأزمات، مرجع مذکور.

(25) اعلن الاتحاد العام التونسي للشغل إضرابا عاما احتجاجا على السياسات الاقتصادية للحكومة وخاصة رفع أسعار المواد الأساسية وتدهور المقدرّة الشرائية للمواطن وكان ذلك بتاريخ 26 جانفي 1978، وسمي بالخميس الأسود تعبيرا عن العنف الشديد المستعمل من قبل السلطات لمنع الاحتجاجات، دفعت هذه الاحتجاجات الحكومة لاحقا إلى مراجعة سياساتها الاقتصادية والدفع نحو إصلاحات جديدة تعرف بسياسة الإصلاح الهيكلي.

وعلى إثر فشل التجربة الاقتصادية السابقة بقيادة الوزير الأول الهادي نويرة، تم إقرار سياسة اقتصادية مغايرة تحت إشراف الوزير الجديد للحكومة آنذاك محمد مزالي⁽²⁶⁾، مبنية على تحرير الاقتصاد، وتشجيع المبادرة الخاصة، وخصوصة أغلب المؤسسات الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب البرامج الاقتصادية التي تم تبنيها كانت مرتبطة بشخصية سياسية أو وزير سابق، وهو ما يؤكد الصبغة السياسية لهذه السياسات العمومية، حيث يرتبط نجاحها أو فشلها لاحقاً بالشخص نفسه.

وبالرجوع إلى فترة حكومة مزالي، وتحت ضغط المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، التي طالبت الدولة التونسية باعتماد سياسة التقشف والحد من سياسة الدعم، والتي كانت تمثل 10٪ من الموازنة المالية، أدى هذا الإجراء إلى رفع الدعم عن بعض المواد الغذائية والترفيه في سعر الخبز بنسبة 11.12٪⁽²⁷⁾.

أدى رفع الدعم عن المواد الأساسية إلى اندلاع موجة واسعة من الاحتجاجات الشعبية⁽²⁸⁾، التي اعتُبرت من المحطات المحورية في تاريخ السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالدعم في تونس، ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت منظومة الدعم ركيزة أساسية لا غنى عنها في صياغة السياسات الاقتصادية وتحقيق التوازنات المالية للدولة.

تواصل تأثير الجانب السياسي على أغلب التجارب الاقتصادية اللاحقة، منها برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1986، فقد كان تبني هذا البرنامج والمضي قدماً نحو تنفيذه مرتبطاً بالتغييرات السياسية التي شهدتها البلاد والانقلاب على السلطة في 7 نوفمبر 1987.

(26) حكومة محمد مزالي: من 12 أبريل 1980 إلى 23 جويلية 1986.

(27) تقرير الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان: أحداث الخبز 1984، ديسمبر 2015: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

(28) أحداث الخبز، انظر التعريف السابق.

ومن المعلوم أن أغلب الأفراد والكيانات التي تسعى إلى افتكاك السلطة خارج الأطر الديمقراطية دائما ما تبحث عن إضفاء الشرعية السياسية لنظامها من أجل ضمان استمراره واعتباره البديل المنقذ من نظام سياسي ضعيف وهش⁽²⁹⁾. وهو ما يفسر حرص النظام السياسي آنذاك على الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية، والانفتاح على المؤسسات المالية الدولية، وتدعيم الشراكات مع الدول الأوروبية في المجال الاقتصادي.

اعتمدت الحكومة في تلك الفترة على سياسات اقتصادية جديدة من سنة 1995 إلى سنة 2008 كانت أبرز مقوماتها مرتكزة بالأساس على إصلاح النظام الجبائي وتحرير المبادلات التجارية⁽³⁰⁾، في محاولة منها رفع نسق النمو (ارتفع إلى 5.5٪ سنة 2004)⁽³¹⁾، وتحسين الأوضاع الاقتصادية بما يضمن إدخال موارد مالية جديدة لميزانية الدولة، وقد ساهمت هذه الإصلاحات في تحسن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد إذ بلغ سنة 2010 قرابة 10500 دولار مقابل 5500 دولار سنة 1996⁽³²⁾.

إلا أن العقد الأخير الذي سبق الثورة التونسية تميز بتعمق الأزمة السياسية والاجتماعية، إذ شهدت البلاد انغلاقاً سياسياً صارماً تمثل في تقييد نشاط الأحزاب المعارضة، والحد من الحريات الأساسية، لاسيما حرية الصحافة والتعبير والحرية النقابية.

(29) د. أبو بكر خليفة أبو بكر أبو جرادة، السياسات الاجتماعية: مفهومها وتأثيرها على شرعية ومشروعية الأنظمة السياسية، مجلة العلوم السياسية والقانونية دورية دولية محكمة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد 39 المجلد 10، مارس 2024، ص 244:

<https://www.democraticac.de/?p=95473&utm>

(30) محمد العربي العياري، الاقتصاد السياسي للتنمية في تونس: هشاشة السياسات الاقتصادية الكلية ودورة الأزمات، مرجع مذکور.

(31) محمد العربي العياري، الاقتصاد السياسي للتنمية في تونس: هشاشة السياسات الاقتصادية الكلية ودورة الأزمات، مرجع مذکور.

(32) محمد العربي العياري، الاقتصاد السياسي للتنمية في تونس: هشاشة السياسات الاقتصادية الكلية ودورة الأزمات، مرجع مذکور.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد أدى تفشي الفساد المالي والاحتكار الاقتصادي من قبل الأفراد المقربين من السلطة إلى تدهور المناخ الاقتصادي واستفحال مظاهر الزبونية والمحسوبية⁽³³⁾، مما ساهم في إضعاف الثقة في مؤسسات الدولة. كما شهد الاقتصاد التونسي خلال هذه الفترة تصاعداً ملحوظاً في حجم الاقتصاد الموازي، الذي تجاوز 30٪ من الناتج الداخلي الخام ليبليغ حوالي 53٪ سنة 2011⁽³⁴⁾، وهو ما عكس تآكل فعالية الدولة في ضبط النشاط الاقتصادي وتراجع مؤشرات النمو والتشغيل، مقابل ارتفاع معدلات البطالة والفقر⁽³⁵⁾، خاصة في المناطق الداخلية.

لقد كان للتحويلات السياسية والاقتصادية التي شهدتها تونس على امتداد أكثر من خمسة عقود أثر عميق في رسم مسارها التنموي وإعادة تشكيل بنيتها الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي انعكس على طبيعة السياسات العمومية ودور الدولة في إدارة الشأنين الاقتصادي والاجتماعي. ولا تزال العديد من نتائج تلك التحويلات ماثلة إلى اليوم، لعل أبرزها سياسة الدعم التي شكّلت إحدى ركائز التوازن الاجتماعي والاقتصادي في البلاد. غير أنّ مرحلة ما بعد سنة 2011، وما رافقها من انتقال ديمقراطي وحالة من عدم الاستقرار السياسي طيلة العقد اللاحق، قد أفرزت تداعيات مباشرة على منظومة الدعم من جهة، وعلى مستوى الأمن الغذائي من جهة أخرى.

ب- من سنة 2011 إلى الآن

مع بداية سنة 2011 وقبل تاريخ 14 جانفي، وعلى اثر الاحتجاجات التي اندلعت في كامل البلاد عمل النظام السياسي على امتصاص حالة الغضب كجزء

(33) محمد العربي العياري، الاقتصاد السياسي للتنمية في تونس: هشاشة السياسات الاقتصادية الكلية ودورة الأزمات، مرجع مذكور.

(34) Abderrahmane Ben Zakour, Le secteur informel en Tunisie: Autorité de l'État ou autorité de l'informel ?; Forum Tunisien pour les droits économiques et sociaux ; décembre 2021 ; p21:

<https://ftdes.net/rapports/secteur.informel.pdf>

(35) محمد العربي العياري، الاقتصاد السياسي للتنمية في تونس: هشاشة السياسات الاقتصادية الكلية ودورة الأزمات، مرجع مذكور.

من إدارة الأزمة، وذلك بإدخال بعض المنتجات الغذائية إلى قائمة المواد المدعومة⁽³⁶⁾، وكذلك تخفيض الأسعار وزيادة في الأجور في محاولة منه لتهدئة الأوضاع وإقرار إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عاجلة. إلا أن الإجراءات المتخذة لم تفلح في الحد من الاحتجاجات المندلعة أو في إيجاد توافق مع المنظمات النقابية والهيئات الوطنية آنذاك، ومع سقوط النظام السياسي الحاكم وإعلان حالة الشغور عشية 14 جانفي، دخلت البلاد مرحلة سياسية جديدة وانتقالا ديمقراطيا، ارتبطت بحالة من عدم استقرار سياسي انعكست على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

اتسمت فترة الانتقال الديمقراطي بحالة من عدم الاستقرار التي أثرت على أغلب المؤسسات العمومية وأثقلت كاهل التوازنات المالية للدولة، ويعود ذلك إلى التجاذبات السياسية والحزبية من ناحية، والانفلات المؤسساتي من ناحية أخرى.

عرف المشهد السياسي بعد سنة 2011 تعددية حزبية انعكست بدورها على تركيبة المجلس الوطني التأسيسي⁽³⁷⁾ المكلف بصياغة دستور جديد للبلاد وتشكيل حكومة منبثقة عنه. وأمام التجاذبات والتوافقات السياسية، لم تحظ الحكومة بثقة مطلقة تمكنها من تنفيذ أغلب البرامج والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المبرمجة آنذاك، تبعا للمشروعية الانتخابية التي نالتها، وكونها حكومة منبثقة عن سلطة سياسية منتخبة ضمن سياق انتخابي ديمقراطي، على اثر ما شهدته البلاد من حكم تسلطي مبني على سياسة الحزب الواحد.

(36) محمد ضياء الهمامي، أبجديات الصندوق العام للتعويض في تونس، 2 جوان 2014:

<https://nawaat.org/2014/06/02/%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%88%D9%8A%D8%B6-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/>

(37) المجلس الوطني التأسيسي: انتخب على اثر الانتخابات التشريعية الحاصلة سنة 2011 من اجل سن دستور جديد للبلاد بعد تعليق العمل بدستور غرة جوان 1959.

وقد شهدت الحكومة المنتخبة معارضة شديدة لمنهج عملها، وأمام الانقسامات السياسيّة الحاصلة وموجة العنف والتطرف التي هددت السلم الاجتماعي، تعرضت الدولة التّونسيّة لأزمة اقتصاديّة تمثلت في تراجع موارد الدولة الذاتية وتفاقم الدين الخارجي⁽³⁸⁾، إذ بلغ نسبة 85٪ من إجمالي الناتج المحلي بين 2010 و2019⁽³⁹⁾.

لم تعرف تونس استقرارا سياسيا يمكنها من تنفيذ البرامج على مدى القصير أو الطويل، إذ عرف المشهد السياسي تشكيل قرابة 15 حكومة على مدار عشرة سنوات أي بمعدل حكومة واحدة كل سنة، ويعود ذلك بالأساس إلى التجاذبات الحزبية عند تشكيل الحكومة ومنح الثقة لها.

فقد اقر دستور 27 جانفي 2014 نظاما سياسيا برلمانيا وسلطة تنفيذيّة قائمة على الثنائية (رئيس منتخب انتخابا مباشرا من قبل الشعب ورئيس حكومة يعين من قبل الحزب الفائز في الانتخابات التشريعيّة، ويحظى بصلاحيات واسعة مقارنة بصلاحيات الرئيس المنتخب). وبما أن نظام الاقتراع وفق القانون الانتخابي لسنة 2014 يقوم على التمثيل النسبي، فإنّه عمليا لا يمكن لأي الحزب الفوز بالأغلبية المطلقة بالانتخابات التشريعيّة، أي من أجل تشكيل حكومة تحظى بـ50 زائد واحد، لا بد من تشكيل تحالفات حزبية لضمان الأغلبية المريحة لنيل الثقة. وقد اثر ذلك على تشكيل أغلب الحكومات المتعاقبة، إذ طغت الولاءات الحزبية في بعض الفترات على حساب الجدارة والمسؤولية، وهو ما هدد استمرار عمل الحكومات نتيجة سحب الثقة منها من قبل مجلس نواب الشعب.

أدى عدم استقرار الحكومات المتعاقبة إلى انفجار الأوضاع الاجتماعيّة وارتفاع معدل الإضرابات بنسبة 384٪ بين سنة 2010 - 2014⁽⁴⁰⁾، كما كان

(38) للمزيد انظر تقرير محكمة المحاسبات:

http://www.courdescomptes.nat.tn/Ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA_58_4_-1_0_0_0000_0000_eeee-eeeeee-eeeeee_255

(39) للمزيد انظر محمّد العربي العياري، الاقتصاد السياسي للتنمية في تونس: هشاشة السياسات الاقتصاديّة الكلية ودورة الأزمات، مرجع مذكور.

(40) للمزيد انظر: كريمة السعداوي، قراءة في إحصائيات الإضرابات: مليوناً يوم عمل ضائعة بين 2010 و2018:

لسياساتها دور كبير في تفاقم الأزمة الاقتصادية وتراجع نسب النمو ومؤشرات الاستثمار وخلق الثروة، خاصة مع اللجوء إلى سياسة الاقتراض الخارجي، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المديونية، وتفاقم معدلات التضخم المالي وتراجع المقدرة الشرائية للمواطن، إلى جانب ارتفاع أسعار أغلب المواد الغذائية، إذ بلغت نسبة التضخم سنة 2013 حوالي 5.8٪ مقارنة بـ 3.3٪ سنة 2010⁽⁴¹⁾.

ولا يمكن أيضا إنكار تفشي ظاهرة الفساد التي كان لها دور بالغ في تفاقم الأزمة الاقتصادية، إذ أدت إلى تعطيل عجلة الإنتاج وتراجع نسق النمو وتدهور مناخ الاستثمار من جهة، وتنامي ظاهرة التهريب والتجارة الموازية من جهة أخرى⁽⁴²⁾. كما هددت التجارة الموازية هيكله الاقتصاد الوطني وألحقت خسائر جبايئة جسيمة بالدولة، في ظل ضعف أجهزة الرقابة داخل الإدارات العمومية⁽⁴³⁾.

الفقرة الثانية: وضعية اقتصادية هشّة

كما تم التطرق إليه سابقا، كان للخيارات والتجاذبات السياسية انعكاس مباشر على بلورة السياسات العمومية الاقتصادية، حيث ساهمت حالة عدم الاستقرار في تراجع مؤشرات الاقتصاد الوطني وتدهور الوضعية الاقتصادية وارتفاع نسب العجز

<https://acharaa.com/%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D9%86%D9%81/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8-A7%D9%84%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%8A%D9%88/>

(41) للمزيد انظر محمّد العربي العياري، الاقتصاد السياسي للتنمية في تونس: هشاشة السياسات الاقتصادية الكلية ودورة الأزمات، مرجع مذكور.

(42) Organisation for Economic Co-operation and Development. OECD Economic Surveys: Tunisia 2018; OECD Publishing Paris, 2018:

https://www.oecd.org/en/publications/oecd-economic-surveys-tunisia-2018_economic-surveys-tun-2018-en/full-report.html

(43) L'économie informelle en Tunisie, définitions, analyse exploratoire et esquisse d'une stratégie intégrée ; Programme De Développement Des Nations Unies ; Décembre 2022:

<https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2022-12/Etude%20sur%20l%27e%CC%81onomie%20informelle%20en%20Tunisie.pdf>

والدين الخارجي. ويلاحظ ذلك من خلال بلورة ميزانية الدولة لكل سنة مالية وفق القوانين المعدة لهذا الغرض، نذكر منها القانون عدد 53 لسنة 1967 مؤرخ في 8 ديسمبر 1967 يتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية، الذي تم إلغاء العمل به لاحقاً وإصدار القانون الأساسي الجديد عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019. يهدف القانون الأساسي المتعلّق بالميزانية، سواء في نسخته القديمة أو الجديدة، إلى تقنين عملية إعداد ميزانية الدولة بحيث تكون مطابقة لقواعد الشفافية والنزاهة، وبطريقة تشاركية تعمل على حسن تعبئة الموارد المالية وحسن التصرف فيها. ويستشف ذلك من خلال المسار الإجرائي المتعلّق بإعداد مشروع قانون المالية قبل طرحه على لجان البرلمان والمصادقة النهائية عليه بالجلسة العامة قبل تاريخ 10 ديسمبر من كل سنة⁽⁴⁴⁾.

وعلى الرغم من حرص المشرع على ضرورة إعداد قانون للمالية متوازن ومتكامل من جميع جوانبه الاقتصادية والاجتماعية بحيث يحقق النمو الاقتصادي للدولة، إلا أنّه وبالرجوع إلى الأرقام والمعادلات المالية، فإن ميزانية الدولة تعاني العديد من الصعوبات المالية والفجوات الاقتصادية، مما يجعل تحقيق التوازن المالي أمراً صعباً في ظل استمرار ارتفاع النفقات المالية مقابل انخفاض الموارد المالية⁽⁴⁵⁾.

أ- نقص الموارد المالية

يمكن وصف الملامح العامة لميزانية الدولة منذ الاستقلال، في ما يخص مواردها المالية، بأنها تتميز بالندرة ونقص الأصناف، إذ تعتمد الدولة في تعبئة

(44) للمزيد حول هذا الموضوع يمكن الاطلاع على دستور الجمهورية التونسية لسنة 1959 - 2014- 2022 والقانون عدد 53 لسنة 1967 مؤرخ في 8 ديسمبر 1967 يتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية (قديم) والقانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 يتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية (جديد).

(45) على سبيل الذكر وبالرجوع إلى قوانين المالية للسنوات الثلاثة الماضية فقد بلغ عجز ميزانية الدولة 7.479.000.000 د طبقاً للمرسوم عدد 79 لسنة 2022 مؤرخ في 22 ديسمبر 2022 يتعلّق بقانون المالية لسنة 2023. كذلك الأمر بالنسبة إلى ميزانية الدولة لسنة 2024 إذ بلغ عجز الميزانية 10.645.000.000 د وفقاً للقانون عدد 13 لسنة 2023 مؤرخ في 11 ديسمبر 2023 يتعلّق بقانون المالية لسنة 2024، و9.800.000.000 د سنة 2025 كما هو منصوص عليه بالقانون عدد 48 لسنة 2024 مؤرخ في 9 ديسمبر 2024 يتعلّق بقانون المالية لسنة 2025.

مواردها الماليّة على صنفين أساسيين من الموارد وهما المداخيل الجبائيّة المتأتيّة من جميع أصناف الضرائب حسب التشريعات المعمول بها وموارد الاقتراض. ويلاحظ ذلك بوضوح في القانون الأساسي للميزانيّة لسنة 1967⁽⁴⁶⁾، حيث ينص الفصل السادس منه على أن موارد ميزانيّة الدّولة تتكون من عنوانين اثنين وهما «المداخيل الجبائيّة الاعتيادية والمداخيل غير الجبائيّة الاعتيادية (العنوان الأوّل) والمداخيل غير الاعتيادية وموارد الاقتراض (العنوان الثّاني) وصناديق الخزينة».

وفي إطار بناء دولة الاستقلال عملت الدّولة على الاقتراض من المنظمات الدّوليّة من أجل ضخ موارد ماليّة إضافية لميزانيّة الدّولة ولمجابهة النفقات المرسومة، والتي شملت تحديث البنية التحتية، إنشاء المؤسسات العموميّة، «تونسة» الإدارة العموميّة، وغيرها من المجالات والقطاعات الحيويّة.

كما عملت الدّولة آنذاك على بلورة العديد من السياسات الاقتصاديّة التي تمّ التطرق إليها سابقا في الفقرة الأولى من ورقة البحث، وعلى الرغم من نجاح بعضها النسبي وفشل البعض الآخر لجملة من الأسباب⁽⁴⁷⁾، إلّا أنّها ساهمت في صقل هيكلّة الاقتصاد التّونسي، خاصة في ما يهم سياسات الدعم.

الملاحظ أنه منذ سنة 2011، كان التوجه العام لسياسات الميزانيّة مرتكزا بالأساس على تعزيز موارد الدّولة وذلك من خلال الترفيع في المداخيل الجبائيّة، حيث وقع الترفيع في نسب الأداء على القيمة المضافة من 6٪ إلى 7٪، ومن 12٪ إلى 13٪، ومن 18٪ إلى 19٪⁽⁴⁸⁾.

كما رافق هذا التوجه اعتماد مكثف على الاقتراض الخارجي لمجابهة النفقات الماليّة والاضطرابات الاجتماعيّة خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الدين الخارجي والتي قدرت سنة 2016 بنسبة 40.29٪

(46) وقع إلغاء العمل به بعد صدور القانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019 يتعلّق بالقانون الأساسي للميزانيّة.

(47) انظر الفقرة الأولى من ورقة البحث.

(48) للمزيد انظر:

من الناتج المحلي الخام، كما تحتل القروض المتعددة الأطراف النسبة الأعلى بنسبة 49.9٪ من جملة أصناف القروض مقارنة بالقروض الثنائية أو تلك المبرمة مع صندوق النقد الدولي⁽⁴⁹⁾.

في هذا السياق، فرض صندوق النقد الدولي شروطاً صارمة للموافقة على إسناد القروض، من بينها الحد من الانتدابات في القطاع العمومي بهدف تقليص نفقات التأجير والتخلي التدريجي عن سياسات الدعم، لا سيما في بعض القطاعات الحيوية⁽⁵⁰⁾.

أدى هذا التوجه إلى بروز خلل في قدرة الدولة على تزويد السوق ببعض المنتجات الأساسية وخلق اضطرابات في مسالك التوزيع، فقد كان لرفع الدعم عن بعض القطاعات الحيوية أثر مباشر على السوق الداخلية، بحيث تفاقمت ظاهرة الاحتكار الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطرابات في توفر السلع وارتفاع أسعار بعض المنتجات. في هذا الإطار تم إصدار قرار من وزير التجارة وتنمية الصادرات مؤرخ في 1 ديسمبر 2020 يتعلّق بالمصادقة على كراس الشروط المتعلّق بتنظيم الاتجار في المواد الأساسية المدعومة من قبل تجار الجملة للمواد الغذائية⁽⁵¹⁾، وذلك للحد من مظاهر التهريب والاحتكار وضمان التزويد المنتظم لمختلف الجهات واستعمالها من قبل الشرائح المعنية بمنظومة الدعم. يعكس هذا التوجه الاقتصادي الجديد رغبة الدولة في تقليص الأعباء المالية الموجهة لصندوق الدعم، مع السعي إلى بلورة سياسات اقتصادية حديثة تتماشى ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي والتغييرات الاقتصادية الحاصلة على الصعيد الدولي لمجابهة التحديات المالية وتكوين علاقات اقتصادية متينة بما يهدف إلى خلق ثروات وموارد مالية جديدة.

(49) للمزيد انظر:

<http://www.finances.gov.tn/ar/les-indicateurs/ahm-almwshrat>

(50) IMF Staff Concludes Mission to Tunisia with Good Progress ; July 19, 2022:

<https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/07/19/pr22267-tunisia-imf-staff-concludes-mission-to-tunisia-with-good-progress>

(51) الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 121 الصادر في 8 ديسمبر 2020.

ساهم هذا التوجه في إصدار قانون جديد للميزانية ليتناغم مع المتطلبات الاقتصادية إذ وقع إضفاء هيكلية جديدة في تبويب موارد الدولة وتم تقليص عدد الأقسام من 11 صنفاً إلى 3 أقسام رئيسية⁽⁵²⁾، ويعود ذلك إلى حرص الجهات المعنية على تبسيط وتسهيل عملية إعداد ميزانية الدولة من ناحية والتلائم مع المعايير الدولية فيما يخص الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية من ناحية أخرى.

في هذا الإطار تم تدعيم مبادئ الميزانية القديمة⁽⁵³⁾ (السوية، التخصص، التوازن، الشمولية، الوحدة) بمبادئ جديدة (الشفافية، الديمومة، المسؤولية،

(52) للمزيد حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019.

(53) مبادئ الميزانية حسب القانون الأساسي لسنة 1967 قديم والقانون عدد 15 لسنة 2019 جديد، إذ تم تدعيم المبادئ القديمة بمبادئ جديدة في إطار إعداد ميزانية الدولة ويعرف كل واحدة منها:

- **L'annualité:** «Le budget est voté pour une période d'un an, assurant ainsi un contrôle régulier des finances publiques par le Parlement».

- **La spécialité:** «Chaque dépense doit être affectée à une destination précise, évitant ainsi toute utilisation abusive des crédits alloués».

- **L'équilibre:** «Les dépenses et les recettes doivent être équilibrées, ce qui vise à limiter le déficit public et à garantir une gestion financière saine».

- **L'universalité:** «Toutes les recettes et toutes les dépenses doivent être inscrites dans le budget sans compensation ni affectation spécifique, garantissant ainsi la sincérité et la lisibilité des comptes publics».

- **L'unité:** «Un seul document budgétaire doit rassembler l'ensemble des recettes et des dépenses de l'État, afin d'avoir une vision globale et cohérente des finances publiques».

- **La performance (nouveau):** «Le budget ne se limite plus à une simple gestion des crédits, mais repose sur une approche axée sur les résultats, avec des objectifs précis et des indicateurs de performance pour évaluer l'efficacité des politiques publiques».

- **La transparence (nouveau):** «L'état doit assurer un accès clair et compréhensible aux informations budgétaires, en publiant des documents détaillés et accessibles au public pour améliorer la redevabilité et le contrôle citoyen».

- **La responsabilité (nouveau):** «une gestion responsable des finances publiques, visant à garantir une utilisation efficace, transparente et responsable des ressources et dépenses budgétaires».

- **La redevabilité (nouveau):** «impose aux gestionnaires des finances de justifier l'utilisation des ressources publiques et d'en répondre devant les organes de contrôle».

- **La sincérité (nouveau):** «Les prévisions des charges et des recettes doivent être établies de manière honnête et réaliste, sans sous-estimation ni surestimation, afin de refléter fidèlement la situation financière de l'État».

المساءلة، المصدقية)، وهو ما يعكس حرص المشرع على وضع قواعد وصيغ تهدف إلى حسن تدعيم ميزانية الدولة بما يهدف إلى تحقيق التوازن بين الموارد المالية من جهة والنفقات المالية من جهة أخرى وتماشياً مع المعايير الدولية، بحيث تفتح على الاستثمارات والشراكات الأجنبية بما يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني ومجابهة التحديات المالية (سيقع التطرق إليه في الجزء الثاني من ورقة البحث).

ب- ارتفاع النفقات المالية

نقص الموارد المالية للدولة قابله ارتفاعاً في النفقات مما أدى إلى ارتفاع العجز في الميزانية، وبالرجوع إلى أرقام السنوات الخمس الأخيرة فإن عجز الميزانية تراوح بين 3.332 مليون دينار لسنة 2020 و 9.800 مليون دينار لسنة 2025⁽⁵⁴⁾. والملاحظ في التبويب الجديد لميزانية الدولة المنصوص عليه في القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المتعلق بالميزانية، أن نفقات الدولة أصبحت تقسم إلى نفقات الميزانية و نفقات الخزينة، بالنسبة إلى نفقات الميزانية فإن الجزء الأكبر منها تحتله كتلة الأجور فقد قدرت سنة 2009 على سبيل المثال بـ 6.2 مليون دينار (6.246.087.000د) مقابل 10.5 مليون دينار سنة 2014 (10.554.866.000د) وارتفعت إلى 23 مليون دينار (23.711.066.000د) سنة 2024، وقد احتلت كتلة الأجور بقانون المالية لسنة 2025 نسبة 40.76٪ من إجمالي نفقات الميزانية.

بالرجوع إلى إحصائيات سنة 2011 فإن نسبة الشرائح المجتمعية التي تمتاز بالتعويض كآلاتي: 9.2٪ طبقة ضعيفة الدخل، 60.05٪ طبقة متوسطة الدخل، 7.5٪ طبقة ميسورة الدخل مقابل امتياز المؤسسات الصناعية بالدعم بنسبة

(54) للمزيد حول عجز الميزانية انظر: قانون عدد 78 لسنة 2019 مؤرخ في 23 ديسمبر 2019 يتعلق بقانون المالية لسنة 2020 والقانون عدد 46 لسنة 2020 مؤرخ في 23 ديسمبر 2020 يتعلق بقانون المالية لسنة 2021 والمرسوم عدد 21 لسنة 2021 مؤرخ في 28 ديسمبر 2021 يتعلق بقانون المالية لسنة 2022 والمرسوم عدد 79 لسنة 2022 مؤرخ في 22 ديسمبر 2022 يتعلق بقانون المالية لسنة 2023 والقانون عدد 13 لسنة 2023 مؤرخ في 11 ديسمبر 2023 يتعلق بقانون المالية لسنة 2024 والقانون عدد 48 لسنة 2024 مؤرخ في 9 ديسمبر 2024 يتعلق بقانون المالية لسنة 2025.

22٪⁽⁵⁵⁾. تعكس هذه النسب سوء توجيه منظومة الدعم للشرائح المعنية بها وإهدار الأموال العمومية في ظل انعدام أساليب الرقابة والمتابعة لبرامج الدعم ما أدي إلى استفحال ظاهرة الفساد وتساعد نسق التهريب.

عملت الدولة منذ الاستقلال على تحقيق امنها الغذائي بتبني سياسات عمومية موجهة في إطار مقاربات اجتماعية لمجابهة بعض التحديات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ويفسر تكريس منظومة الدعم بعد الاستقلال بدور الدولة ومدى تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الأزمات السياسية والاقتصادية التي مرت بها الدولة على مدار ستة عقود عجلت بضرورة إرساء مقاربات حديثة لمجابهة التحديات الراهنة والمستقبلية، بما يجعل الاقتصاد الوطني اقتصادا صلبا ومتماسكا يحقق الاستدامة.

الجزء الثاني: نحو سياسات بديلة لتحقيق الأمن الغذائي

تشكل قضية الأمن الغذائي أحد أبرز التحديات الهيكلية التي تواجهها تونس في سياق إقليمي ودولي يتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي، وتفاقم الأزمات البيئية، وارتفاع معدلات الفقر والتهemis الاجتماعي. ويضاف إلى ذلك الصعوبات التي تواجهها الدولة في تعبئة الموارد المالية، حيث تعتمد سياسات الميزانية، بشكل شبه حصري، على المداخييل الجبائية، مما يحد من قدرتها على الاستثمار في القطاعات الحيوية. وفي هذا الإطار، سعت الدولة إلى البحث عن بدائل تمكنها، من جهة، من تحقيق الاكتفاء الغذائي، ومن جهة أخرى، من توفير موارد مالية إضافية لدعم الاقتصاد الوطني.

أمام هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى تبني سياسات غذائية بديلة باعتبارها ضرورة استراتيجية لا تُعنى فقط بمعالجة الاختلالات الظرفية، بل تستوجب مراجعة

(55) Analyse de l'Impact des Subventions Alimentaires et des Programmes d'Assistance Sociale sur la Population Pauvre et Vulnérable ; Centre de Recherche et des Études Sociales (CRES) et Institut National de la Statistique (INS) ; 6 juin 2013: <https://www.ins.tn/publication/analyse-de-limpact-des-subventions-alimentaires-et-des-programmes-dassistance-sociale>

شاملة للبنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي توّطر علاقة الدولة بالسوق وبمختلف الفاعلين في المجال الغذائي. وتُعد هذه المراجعة مدخلا لإرساء نموذج تنموي جديد قادر على الاستجابة لمتطلبات السيادة الغذائية والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية.

تشكلت ملامح هذا التوجه من خلال سن مجموعة من النصوص التشريعية والترتيبية الهادفة إلى تقنين التوجهات الاقتصادية العامة للدولة والتكيف مع التحولات الدولية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، في إطار سعيها لتحديث الاقتصاد الوطني والانفتاح على شراكات أجنبية. ومن أبرز هذه النصوص: القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار؛ والقانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017 المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية؛ والأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار. كما وقعت الدولة عدة اتفاقيات ومعاهدات مع منظمات دولية ودول أجنبية بهدف الانفتاح على الأسواق الخارجية وخلق تدفقات تجارية جديدة وبديلة.

وفي سياق مواجهة التحديات البيئية المتفاقمة، خاصة في ظل التغيرات المناخية وندرة الموارد الطبيعية، تبنت الدولة سياسات ومقاربات بديلة تتسم بالابتكار والمرونة. وفي هذا الإطار، برز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني⁽⁵⁶⁾ كآلية جديدة لإعادة بناء المنظومة الغذائية الوطنية (الفقرة الثانية)، عبر اعتماد نماذج إنتاجية تراعي ترشيد استغلال الموارد الطبيعية (الفقرة الأولى)، لا سيما في ظل تفاقم أزمة الشحّ المائي الناجمة عن التغير المناخي.

الفقرة الأولى: ترشيد الموارد الطبيعية

تعد مسألة ترشيد الموارد الطبيعية من أبرز التحديات التي تواجهها تونس وتكتسب أهمية متزايدة في ارتباطها بالأمن الغذائي في ظل ما يشهده العالم

(56) القانون عدد 30 لسنة 2020 المؤرخ في 30 جوان 2020 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

من أزمات متلاحقة، تتراوح بين التغيرات المناخية المتسارعة والاضطرابات في الأسواق العالمية، وهو ما يدفع إلى طرح مسألة استغلال الثروات الطبيعية كمدخل أساسي لتعزيز السيادة الغذائية.

تتمتع تونس بإمكانيات طبيعية زاخرة، تشمل الأراضي الزراعية، الموارد المائية، والمخزون الطاقوي، فضلا عن تنوع بيئي ومناخي يمكن أن يشكل رافعة لإنتاج غذائي مستدام وتحقيق الاكتفاء الذاتي. غير أن الوضعية الغذائية الراهنة تشهد مفارقة صارخة، تتجلى في تراجع مؤشرات الأداء الفلاحي ومعدلات الاكتفاء الذاتي الغذائي، إلى جانب تدني مؤشرات الأمن المائي والطاقوي، وهو ما يعكس اختلالات عميقة في نماذج التنمية المعتمدة، تصل في بعض الأحيان إلى حد العجز البيئي.

إن تأثير العوامل البيئية والاقتصادية والسياسية يجعل من موضوع الثروات الطبيعية والأمن الغذائي محورًا حيويًا لفهم التحديات الهيكلية التي تواجهها البلاد، ولبلورة استراتيجيات فعالة تضمن الاستغلال الرشيد للموارد، وتحقيق الأمن الغذائي بوصفه حقا من حقوق الإنسان الأساسية. وقد أدى ذلك إلى التعجيل باتخاذ إجراءات عاجلة تهدف إلى حسن استغلال الثروات الطبيعية وترشيدها، بما يخدم المصالح الاستراتيجية للبلاد ويضمن نجاعتها في تحقيق السيادة الغذائية من جهة، والاكتفاء الذاتي في المجالات الأخرى المرتبطة بمجال الثروات الطبيعية.

أ- ضمان الأمن المائي

يُضفي الموقع الجغرافي لتونس الممتد على واجهة البحر الأبيض المتوسط والمنفتح على الفضاءين الأوروبي والإفريقي، بعدًا استراتيجيًا يجعل من البلاد نقطة وصل تجارية وجيوسياسية محورية ويمنحها مكانة هامة في التبادلات التجارية والاقتصادية الإقليمية. غير أن هذا الموقع الاستراتيجي لا ينعكس فقط على الأبعاد الاقتصادية والجيوسياسية بل يتداخل أيضًا مع خصوصيات الثروة الطبيعية للبلاد، ويجعلها عرضة لتأثيرات مناخية متعددة بين مناخ البحر الأبيض

المتوسط في الشمال والمناخ شبه الجاف إلى الجاف في الجنوب، مما ينعكس مباشرة على توزيع الموارد الطبيعية، ولا سيما الموارد المائية.

تمتلك البلاد التّونسيّة موارد مائية محدودة، تُقدّر بحوالي 4.8 مليار متر مكعب سنويًا⁽⁵⁷⁾، أغلبها متأتّ من الأمطار والمياه السطحية (السدود والأودية) والمياه الجوفية العميقة وموزعة بشكل غير متوازن جغرافيا. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الدّولة منذ الاستقلال لتطوير البنية التحتية من بناء السدود، وتوسعة قنوات التحويل وشبكات الري، فإن هذه الموارد تبقى غير كافية لتلبية الطلب المتزايد بسبب الضغط الديموغرافي والتوسع الحضري من ناحية والاستغلال الزراعي والصناعي من ناحية أخرى.

تمثل المياه عنصراً هاماً في دعم القطاع الزراعي، الذي لا يزال أحد أعمدة الاقتصاد الوطني ومورداً أساسياً للغذاء، غير أنّ التراجع الكمي والنوعي في الموارد المائية، الناتج عن التغيرات المناخية، واقتصار التوجه العام على استغلال المصادر التقليدية للمياه، كالسدود والمياه الجوفية، إلى جانب سوء استغلال الموارد المائية (إذ بلغ معدل الإجهاد المائي 107.9٪ لسنة 2019 مقابل 79.1٪ سنة 2010)⁽⁵⁸⁾، قد هدد بشكل مباشر الأمن المائي للبلاد.

تُصنّف تونس ضمن الدّول التي تعاني من ندرة مائية حادة، حيث لا يتجاوز نصيب الفرد من المياه سنويًا حوالي 390 مترًا مكعبًا⁽⁵⁹⁾، وهو أقل بكثير من عتبة

(57) أزمة المياه في تونس: سوء التصرف في الموارد المائية يهدد البلاد بالشح المائي، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، قسم العدالة البيئية، ديسمبر 2022:

<https://ftdes.net/rapports/eau2022.pdf>

(58) الوثيقة التوجيهية تونس 2035، متوفرة بالموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والتخطيط: https://www.mdici.gov.tn/wp-content/uploads/2022/07/version_pr%C3%A9liminaire-vision2035_juillet_2022.pdf.

(59) للمزيد انظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة):

https://data.albankaldawli.org/indicator/ER.H2O.INTR.PC?end=2021&most_recent_value_desc=false&start=1961&view=chart

الندرة المائية المطلقة المحددة عالمياً بـ 1000 متر مكعب للفرد في السنة⁽⁶⁰⁾، إذ تراجع نصيب الفرد الواحد في تونس من 974.34 متر مكعب سنة 1962⁽⁶¹⁾ إلى 420 متر مكعب سنة 2025، وتعود هذه الوضعية إلى عدة عوامل، منها الطبيعية وارتباطها بالتغيرات المناخية حيث شهدت السنوات الأخيرة مناخاً شبه جاف نتيجة عدم انتظام الأمطار وندرته، ومنها الهيكلية التنظيمية المرتبطة أساساً بسوء إدارة الموارد وغياب استراتيجية واضحة في استغلال الثروة المائية.

أدى تنامي ظاهرة الشح المائي بتونس إلى التسريع بإيجاد حلول عاجلة وفورية لتوفير مصادر بديلة للمياه عن تلك التقليدية التي لم تعد تضمن تلبية الحاجيات الأساسية للبلاد في ظل تدهور الوضعية المائية وانتشار ظاهرة الجفاف.

وبالرجوع إلى «الوثيقة التوجيهية تونس 2035»، التي نصت على ضرورة التدخل العاجل لضمان الأمن المائي واستدامة الثروات الطبيعية، وعلى راسها الموارد المائية، يمكن الإشارة إلى بعض الحلول المقترحة في هذه الوثيقة والتي تسعى الأطراف المتداخلة إلى تحقيقها إلى حدود سنة 2035 منها: (-) دعم طاقة خزن السدود وحماتها من الترسبات التي أصبحت تهدد استدامتها واعتماد التقنيات الملائمة التي تتماشى مع المحيط الطبيعي لهذه السدود ومراقبة الأحواض الصبابة- تشبيك السدود فيما بينها لإحكام التصرف في فائض الإمدادات خلال الفترات الممطرة - تعميم التزود بالماء الصالح للشرب بالمناطق الريفية - تدعيم استعمال الموارد المائية غير التقليدية وتحلية المياه المالحة ومياه البحر باستعمال الطاقات المتجددة للحد من التبعية الطاقية).

(60) Arab Strategy for Water Security in the Arab Region to Meet the Challenges and Future Needs for Sustainable Development 2010-2030 ; League of Arab States ; 2009:

<https://migrationnetwork.un.org/policy-repository/arab-strategy-water-security-arab-region-meet-challenges-and-future-needs>

(61) للمزيد انظر:

<https://www.indexmundi.com/facts/tunisia/indicator/ER.H2O.INTR.PC>

وتطبيقاً للبرامج المقررة في الوثيقة التوجيهية «تونس 2035»، فقد تم تدشين محطة لتحلية مياه البحر بولاية صفاقس سنة 2024، وذلك لتدعيم الاستهلاك اليومي للماء الصالح للشرب وخلق موارد مائية بديلة لمواجهة ظاهرة الجفاف في المنطقة.

كما نشير أيضاً إلى تجربة استمطار السحب، التي تعد بديلاً علمياً في مواجهة تصاعد أزمة المياه والجفاف التي باتت تهدد الموارد الفلاحية والمائية في تونس. طُرحت تجربة استمطار السحب (Cloud Seeding) كآلية تكميلية لدعم الأمن المائي، ومن ثمة الأمن الغذائي، وتهدف هذه التقنية إلى تحفيز هطول الأمطار صناعياً عبر استخدام طائرات أو مواد كيميائية تُرش في السحب لزيادة كثافتها وتشجيع تساقط الأمطار. وقد تمت تجربتها مبدئياً في بعض مناطق الشمال والوسط الغربي ذات الطابع الجبلي، حيث تزداد فرص تشكّل السحب⁽⁶²⁾.

ب- نحو الانتقال الطاقوي

يُشكّل الانتقال الطاقوي⁽⁶³⁾ في تونس رهاناً مركزياً أمام التحديات المتزايدة التي تواجهها البلاد في مجال الطاقة، سواء من حيث الاعتماد المفرط على مصادر الطاقة التقليدية أو من حيث ارتفاع تكاليف الطاقة، في ظل العجز المزمن للميزان الطاقوي وتراجع الإنتاج المحلي من النفط والغاز. فقد تراجع الإنتاج الوطني من النفط الخام إلى 1.5 مليون طن سنة 2020 مقابل 2.2 مليون طن سنة 2016، كما

(62) استمطار السحب: في 16 أبريل 2025، نفذت تونس أول عملية استمطار سحب فوق حوض سد سيدي سالم بولاية باجة، بالتعاون بين وزارات الفلاحة والدفاع الوطني والنقل. استخدمت العملية طائرة عسكرية لرش مواد محفزة لتكاثف السحب مثل يوديد الفضة والملح والجليد الجاف، بهدف زيادة فرص هطول الأمطار في منطقة تعاني من شح مائي متواصل منذ خمس سنوات.

(63) يُشير مفهوم الانتقال الطاقوي (energy transition) إلى عملية التحول التدريجي من نظام طاقي يعتمد أساساً على الوقود الأحفوري (النفط، الغاز، الفحم) نحو نظام أكثر استدامة، يقوم على الطاقات المتجددة (الشمس، الرياح، الكتلة الحيوية، الهيدروجين الأخضر...) وعلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة. وقد ارتبط هذا المفهوم منذ بداية القرن الحادي والعشرين بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة، خاصة الهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) والهدف الثالث عشر (العمل المناخي).

تراجع إنتاج الغاز الطبيعي من 2 مليون طن إلى 1.6 مليون خلال نفس الفترة، ليلعب عجز الميزان الطاقي 5.1 مليون طن سنة 2020⁽⁶⁴⁾.

ورغم وجود إرادة سياسية تم تجسيدها من خلال «الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي»، التي حددت هدفاً طموحاً يتمثل في الوصول إلى 30٪ من الطاقات المتجددة في مزيج الكهرباء بحلول سنة 2030، فإن التنفيذ العملي يواجه عدّة صعوبات مرتبطة بالإطار التشريعي والمؤسساتي⁽⁶⁵⁾ وبتذبذب الاستثمارات وضعف القدرات التكنولوجية.

تتقاطع هذه الأهداف مع هشاشة بنى مزدوجة: من جهة، عجز طاقي متزايد وتبعية شبه كلية للخارج؛ ومن جهة أخرى، منظومة غذائية تعاني من اختلالات هيكلية على مستوى الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، تتجلى في ضعف الاكتفاء الذاتي الغذائي وارتفاع كلفة الواردات. ويكتسي هذا الترابط بين الطاقة والغذاء أهمية بالغة، إذ يعتمد القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية في تونس على الطاقة في مختلف مراحل سلسلة الإنتاج، بدءاً من الريّ والضخّ، مروراً بالمعالجة والتخزين، وصولاً إلى النقل والتبريد. وهو ما يجعل الأمن الغذائي رهيناً، جزئياً على الأقل، بفعالية السياسات الطاقية وكفاءتها.

يتجاوز الانتقال الطاقي البعد التقني ليكتسي دلالة بنوية وسياسية، تتعلق بإعادة تشكيل المنظومات الاقتصادية والاجتماعية على قاعدة جديدة تراعى فيها التحديات المناخية، وتحذّر من التبعية الطاقية. وتكمن أهميته في المنوال التونسي في قدرته المحتملة على خفض كلفة الطاقة، تحفيز الابتكار، وتوفير فرص تشغيل محلية في المناطق المهمشة.

كما يمثل هذا الانتقال، ضرورة ملحة للاستجابة إلى التزامات تونس الدولية ضمن اتفاق باريس للمناخ⁽⁶⁶⁾، الذي يندرج في إطار التشجيع على الاقتصاد

(64) الوثيقة التوجيهية تونس 2035، مرجع مذكور.

(65) القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 12 ماي 2015 يتعلّق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

(66) اتفاق باريس للمناخ: «تم تبنيه تحت مظلة الأمم المتحدة في 12 ديسمبر 2015 خلال

الأخضر، وحماية البيئة من التلوث وضمان حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية. ويستشف ذلك من الأهداف المرسومة بالوثيقة التوجيهية «تونس 2035»، إذ تعمل الدولة على: «اعتماد الطاقات النظيفة كخيار استراتيجي عبر تطوير إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح والكتل الحيوية لبلوغ نسبة 30٪ من المزيج الطاقوي في أفق 2035 مقابل 3٪ حاليا لدعم الاستقلالية الطاقوية هذا فضلا عن دعم برامج الاقتصاد في الطاقة والحد من الفقر الطاقوي»⁽⁶⁷⁾.

يتطلب تحقيق الانتقال الطاقوي وضع سياسات عمومية متناسقة تراعي أبعاد الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. وتشمل هذه السياسات تحفيز الاستثمار في تقنيات الطاقات المتجددة داخل المنشآت الصناعية، وتسهيل التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبناء قدرات فنية وإدارية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تركز السياسات على تعزيز البنية التحتية للطاقة المتجددة في المناطق الصناعية، وخلق آليات تشجيعية مثل الإعفاءات الضريبية والدعم المالي للمشروعات البيئية.

الفقرة الثانية: دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يعرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على أنه: «منوال اقتصادي يتكون من مجموع الأنشطة الاقتصادية ذات الغايات الاجتماعية المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات وتحويلها وتوزيعها وتبادلها وتسويقها واستهلاكها التي تؤمنها مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، استجابة للحاجيات المشتركة لأعضائها والمصلحة العامة الاقتصادية والاجتماعية ولا يكون هدفها الأساسي تقاسم الأرباح»⁽⁶⁸⁾.

مؤتمر (COP21) في باريس، ودخل حيز النفاذ في 4 نوفمبر 2016 بعد أن صادقت عليه الدول المشاركة، يهدف إلى الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى أقل من 2 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، مع السعي للحد إلى 1.5 درجة، من خلال التزامات وطنية طوعية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة».

(67) الوثيقة التوجيهية تونس 2035، مرجع مذکور.

(68) القانون عدد30 لسنة 2020 مؤرخ في 30 جوان 2020 يتعلّق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

يمكن القول إنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يُعدّ أحد البدائل التنموية الصاعدة التي تزداد أهميتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتزايدت الدعوات لاعتماد هذا النموذج الاقتصادي كمقاربة شاملة لتقليص الفوارق الاجتماعية، وتعزيز السيادة الغذائية، واثمين الموارد المحلية.

فمع ما تعرفه البلاد من تحديات هيكلية في القطاع الفلاحي، وارتفاع الأسعار، وتزايد هشاشة مسالك التوزيع، برز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كأداة فعالة لإعادة هيكلة المنظومة الغذائية على أسس عادلة ومستدامة.

ومن هذا المنطلق نشير إلى أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في مجال توزيع الغذاء، عبر دعم المبادرات المجتمعية مثل الأسواق البديلة، أو التوزيع التضامني، أو المبادرات الخاصة التي تشجع صغار الفلاحين على بعث مشاريع مرتبطة بالقطاع الفلاحي، بالتوازي مع تضافر الآليات الكفيلة لتحقيق هذه الغاية. ولم يقتصر هذا المنوال الجديد على القطاع الفلاحي فقط، بل شمل أيضا تطوير القطاع الصناعي، ففي ظل محدودية النموذج التنموي القائم على الصناعات الموجهة للتصدير، تبرز الحاجة إلى تنظيم الأنشطة الغير المهيكلة، وتمكين الفئات المهمشة اقتصاديًا واجتماعيًا من خلال توفير آليات تشاركية وتضامنية.

أ- تحديث القطاع الفلاحي

«ولئن تتوفر لتونس 0.32٪ فقط من الأراضي الصالحة للزراعة و0.15٪ من المروج والمراعي الدائمة من مجموع هذه الأراضي في العالم، فإن القيمة المضافة للزراعة التونسية لا تتجاوز 0.13٪ من القيمة المضافة الزراعية العالمية لسكان يمثلون 0.15٪ من سكان العالم... وان حصة القيمة المضافة للزراعة والغابات والصيد البحري تبلغ في تونس معدلا سنويا يقدر بحوالي 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل متوسط عالمي يبلغ 4.2٪»⁽⁶⁹⁾.

(69) د. عزام محبوب- محمد منذر بلغيث، الملخص التنفيذي الأمن الغذائي والسيادة الغذائية والحق في الغذاء في تونس، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ص 29، جانفي 2023.

يشهد القطاع الفلاحي في تونس أزمة متفاقمة منذ سبعينيات القرن الماضي كما أشرنا إليه سابقا، وتفاقت أكثر في ظل غياب استراتيجيات هيكلية واضحة لكيفية استغلال الأراضي الزراعية الشاسعة، في ظل تدهور مناخي وبيئي حاد خلال السنوات الأخيرة، واعتمادها بصفة أساسية على أنواع محددة من الزراعات لا تلبى الاحتياجات الغذائية الوطنية.

تنقسم الزراعات في تونس إلى 3 أنواع رئيسية بمرتبة أولى تتبوع زراعات أشجار الزيتون نسبة 44.3٪ من مجمل الأراضي المزروعة في تونس، تليها زراعة الحبوب بنسبة 34.1٪ ثم زراعة الفاكهة والخضروات بنسبة 10.9٪، وعلى الرغم من استغلال الأراضي في هذه الزراعات، إلا أنها لم تصل إلى حد تحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني، خاصة في ما يخص زراعات الحبوب. ونتيجة لذلك، اعتمدت الدولة على توريد جزء هام من الحبوب لسد العجز، نظرا لما تشكله من مصدر غذائي رئيسي لاستهلاك المواطن التونسي⁽⁷⁰⁾.

وأمام هذه الوضعية الزراعية الصعبة، وفي ظل مالية عمومية متدهورة لا تستطيع سد الاحتياجات الوطنية من خلال عملية التوريد، مما يجعل الأمن الغذائي مهددا، تتطلب الأمر التدخل العاجل لإيجاد حلول بديلة تعمل على ضمان السيادة الغذائية وتدعيم الإنتاج الوطني من الزراعات.

شكل الاقتصاد الأخضر نموذجا تنمويا بديلا يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ على التوازنات البيئية والاجتماعية، وذلك من خلال عقلنة استغلال الموارد الطبيعية، وتثمين الطاقات المتجددة، والحد من التلوث. وفي هذا الإطار، تبرز الفلاحة الخضراء (agriculture verte) كمقاربة حديثة لإعادة بناء النظم الزراعية على أسس الاستدامة، العدالة المناخية، وحماية السيادة

(70) تعدت نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب بين سنتي 2000 و2020 من متوسط بـ55.8٪ في الفترة 2004-2006 إلى 71.5٪ في الفترة 2017-2019. وانخفض معدل تغطية الاستهلاك الوطني للقمح الصلب بالإنتاج المحلي من 96٪ سنة 2005 إلى 63٪ سنة 2021. للمزيد انظر الكتاب الإحصائي السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة 2021:

<https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/ac5a3c00-d3ef-4102-9300-00b1363c3145/content/cb4477en.html>

الغذائية، ويتمظهر ذلك بشكل اكبر من خلال الوثيقة التوجيهية المعدة من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط، والتي تطرح من خلالها الرؤية المستقبلية الاقتصادية والاجتماعية لتونس لسنة 2035، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة⁽⁷¹⁾.

هذا الطرح الجديد يهدف إلى تجاوز العقبات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها القطاع الفلاحي في تونس، إذ يعيش أزمة متواصلة ساهمت في تفاقم الأزمة الغذائية في ظل ندرة بعض المواد الفلاحية. وترتبط هذه الأزمة بجملة من الأسباب المترابطة، من أبرزها غياب استراتيجيات وطنية متكاملة لتطوير الفلاحة، نتيجة غياب رؤية واضحة منذ سبعينيات القرن الماضي، والاكتفاء باستخلاص نتائج التجارب السابقة دون تجديد أو ابتكار. كما يضاف إلى ذلك الاعتماد المفرط على التوريد وإهمال بعض الزراعات الاستراتيجية مع ارتفاع كلفتها بشكل حاد، فضلا عن هشاشة منظومة البحث العلمي في المجال الزراعي. كل هذه العوامل ساهمت، في مرحلة ما، في تذبذب الاستراتيجيات الوطنية لتحديث القطاع الفلاحي وأدت إلى تعميق الأزمة الغذائية.

غير انه، وفي إطار انفتاح الدولة التونسية على الشراكات الأجنبية وتعهداتها بتطبيق الاتفاقيات المبرمة مع مختلف المنظمات والمؤسسات الدولية في شتى المجالات، وسعيها إلى تبادل الخبرات المهنية والمعرفية ومواكبة النسق العالمي في مجالات ضمان السيادة الغذائية والقضاء على الجوع والفقر، عملت الدولة على إدماج مبادئ التنمية المستدامة التي وضعتها هيكل الأمم المتحدة ضمن مختلف سياساتها التنموية، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال إدراج هذه المبادئ بالخطة الخماسية للتنمية (2023-2027)⁽⁷²⁾.

(71) للمزيد حول هذا الموضوع انظر: الوثيقة التوجيهية تونس 2035، مرجع مذكور.

(72) المخطط الخماسي للتنمية 2023-2027: يمثل أداة استراتيجية تهدف إلى إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني وتعزيز العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، وذلك في إطار رؤية تونس 2035. تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء في ديسمبر 2022، ويُعدّ هذا المخطط امتداداً للبرامج الإصلاحية والهيكلية التي تسعى الحكومة إلى تنفيذها على المستويين القطاعي والجهوي.

بالرجوع إلى مضمون المخطط الخماسي للتنمية، يلاحظ تضمينه محورا أساسيا بعنوان «الاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية»، الذي يكرس جملة من الأهداف الاستراتيجية، من بينها: «ضمان الأمن المائي والحد من التلوث وحماية البيئة ودعم الاقتصاد الدائري، الرفع من قدرة الفئات الهشة وخاصة الفقراء والنساء بالوسط الريفي على التأقلم مع التغيرات المناخية وتوفير مختلف أشكال الدعم».

يهدف المخطط الخماسي للتنمية إلى تدعيم المبادرات الخاصة والاقتصاد التنافسي، بما يساهم في خلق بيئة استثمارية محفزة تحقق التنمية المستدامة. ويولي المخطط أهمية بالغة لقطاع الفلاحة باعتباره أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الوطني، من خلال تشجيع المبادرات الفردية والمشاريع التنموية المحلية، التي تسهم في مقاومة الفقر وتعزيز التماسك الاجتماعي. كما ينسجم هذا التوجه مع الرؤية الاستراتيجية لتونس 2035، التي تؤكد على أهمية الانتقال نحو الزراعات الإيكولوجية كخيار استراتيجي يضمن استدامة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة لفائدة الأجيال القادمة.

42

وعلى هذا الأساس، يمكن الإشارة إلى جملة من البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تم تفعيلها في القطاع الفلاحي بهدف تشجيع المبادرات الخاصة ودعم المشاريع التنموية المحلية، الموجهة أساسا نحو النساء في المناطق الريفية، وذلك في إطار رفع الرهانات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، تم سن وتنفيذ عدد من البرامج الاجتماعية الرامية إلى تمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا من أبرزها: الاستراتيجية الوطنية لتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية المعدة من قبل وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن 2017-2020، وثيقة مشروع دعم التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات (JP RWEE) للسنوات 2022 - 2027⁽⁷³⁾.

(73) ممضاة بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تونس في 22 نوفمبر 2022.

سعت مختلف الهياكل الوزارية، بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني إلى إنجاح هذه المبادرات والتعريف بها، وتسهيل إجراءات التمتع بها، من أجل خلق بيئة استثمارية فعالة وناجعة تحقق الأهداف المرسومة وتعزز الرهانات الاقتصادية والاجتماعية⁽⁷⁴⁾.

ب- تدعيم القطاع الصناعي الغذائي

يُعدّ القطاع الصناعي الغذائي في تونس من أبرز الركائز الاقتصادية التي تساهم في دعم الميزان التجاري، نظرًا لاعتماده على تحويل المنتجات الفلاحية المحلية ذات القيمة التصديرية العالية، على غرار زيت الزيتون، التمور. وتُظهر الإحصائيات أن هذا القطاع يمثل أحد المصادر الرئيسية للعملة الصعبة، إذ تحتل المنتجات الغذائية مكانة متقدمة في قائمة الصادرات التونسية، خصوصًا في علاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي⁽⁷⁵⁾. غير أن هذه المساهمة تبقى غير مستقرة، إذ تتأثر بتقلبات الإنتاج الزراعي، وبالعراقيل المرتبطة بجودة المنتجات والقدرة على الامتثال للمعايير التقنية والصحية المفروضة من قبل الأسواق الخارجية. كما أن محدودية التصنيع الغذائي وعدم توظيف تقنيات التحويل ذات القيمة المضافة يعيقان تحقيق توازن هيكلي في الميزان التجاري الغذائي، الذي ظل مُختلاً بسبب ارتفاع قيمة الواردات من المواد الغذائية والمواد الأولية ونصف المصنعة⁽⁷⁶⁾.

(74) للمزيد حول هذا الموضوع انظر:

<http://www.femmes.gov.tn/ar/2023/01/05/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-2/>

(75) للمزيد حول هذا الموضوع انظر إحصائيات وزارة التجارة وتنمية الصادرات:

https://commerce.gov.tn/balance-commerciale-2018-2020_11_200

(76) الواردات بحساب مجموعات المواد سنوات 2019-2020-2021، متوفر على الموقع الرسمي لوزارة التجارة وتنمية الصادرات:

https://commerce.gov.tn/balance-commerciale-2018-2020_11_200

يواجه الميزان التجاري الغذائي اختلالاً بنويًا ناجمًا عن ارتفاع كلفة الواردات من المواد الأساسية، وهو ما يطرح تحديات تتعلق بقدرة القطاع الصناعي الغذائي على تحقيق نوع من التوازن في المبادلات التجارية الغذائية، من خلال تعويض الواردات بثمين المنتجات المحلية. كما تُطرح إشكالات تتعلق بضعف الاندماج بين القطاع الفلاحي والصناعة الغذائية، وغياب سياسة صناعية غذائية واضحة المعالم تُشجّع على الابتكار، وتضمن مواكبة المعايير الدولية للجودة والسلامة، وهو ما يحدّ من القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية في السوق العالمية.

من هذا المنطلق، تبرز أهمية تطوير القطاع الصناعي الغذائي ليس فقط كرافد للتشغيل والتنمية الجهوية، بل أيضا كأداة استراتيجية لإعادة هيكلة الميزان التجاري وكمصدر للعملة الصعبة من خلال ترمين المنتجات المحلية وتوسيع قاعدة الصناعات التحويلية.

إنّ تعزيز القطاع الصناعي، وخاصة الصناعات الغذائية، يتطلب إعادة توجيه السياسات العمومية الصناعية نحو مقاربة أكثر تكاملاً، تقوم على تشجيع الاستثمار المحلي، نقل التكنولوجيا، وتيسير النفاذ إلى التمويل، لا سيما لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجهات الداخلية.

خاتمة

وعلى ضوء ما تقدم، يتّضح أن سياسات الدعم في تونس قد شهدت تحولات هيكلية ووظيفية متعدّدة، إلا أنها لم تفلح في إرساء منظومة فعّالة ودائمة تحقق الأمن الغذائي. فعلى الرغم من سعي الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى ترسيخ هذه السياسات وضمنان ديمومتها، فإن تداخل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية حال دون تحقيق الأهداف المنشودة.

وقد أفرزت المرحلة الممتدة على مدى أكثر من ستة عقود (من سنة 1956 إلى ما بعد 2011) وضعية سياسية متقلّبة عمّقت هشاشة الحوكمة والرقابة، وأثرت سلباً على استقرار السياسات العمومية. في المقابل، فاقمت الأزمة الاقتصادية وخصوصاً ضعف الموارد المالية مقارنة بتصاعد النفقات العمومية، من تبعية

تونس الغذائية والتعويل على التوريد، مما زاد من ارتهان خياراتها الوطنية للأسواق الخارجية.

وفي مواجهة هذه التحديات البنيوية، تبرز الحاجة الملحة إلى تبني سياسات دعم بديلة أكثر نجاعة واستدامة، بما يتماشى مع الأهداف المرسومة ضمن المخطط الاستراتيجي «تونس 2035». ويُعدّ ترشيد استغلال الموارد الطبيعية، من خلال ضمان الأمن المائي والانتقال الطاقوي، ركيزة أساسية لتعزيز الاستقلال الغذائي. كما يُشكل دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلى جانب تحديث القطاع الفلاحي وتطوير الصناعات الغذائية، عنصراً حاسماً في بناء منظومة إنتاج غذائي وطنية قادرة على الصمود في وجه الأزمات.

بناء عليه، تخلص هذه الورقة البحثية إلى أن تحقيق الأمن الغذائي في تونس لا يمكن أن يتم عبر سياسات دعم تقليدية وظيفية، بل يستوجب إصلاحاً هيكلياً عميقاً يُفضي إلى صياغة سياسات عمومية شاملة، مندمجة، ومبنية على مقاربة تشاركية، تراعي فيها خصوصيات السياق الوطني وتؤسس لسيادة غذائية مستدامة بوصفها رافعة أساسية للأمن القومي والتنمية المستدامة.

قائمة المراجع

+ المراجع باللغة العربية

- محمد العربي العياري، الاقتصاد السياسي للتنمية في تونس: هشاشة السياسات الاقتصادية الكلية ودورة الأزمات، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، فيفري 2023.
- تقرير الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان: إحداث الخبز 1984، ديسمبر 2015: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- محمد ضياء الهمامي، أبجديات الصندوق العام للتعويض في تونس، 2 جوان 2014، على الرابط:

<https://nawaat.org/2014/06/02/%D8%A3%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8>

https://www.mdici.gov.tn/wp-content/uploads/2022/07/version_pr%C3%A9liminaire-_vision2035_juillet_2022.pdf

- الوثيقة التوجيهية تونس 2035، متوفرة بالموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والتخطيط:

https://www.mdici.gov.tn/wp-content/uploads/2022/07/version_pr%C3%A9liminaire-_vision2035_juillet_2022.pdf

- د. عزام محجوب - محمد منذر بلغيث، الملخص التنفيذي الأمن الغذائي والسيادة الغذائية والحق في الغذاء في تونس، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جانفي 2023، على الرابط:

<https://ftdes.net/ar/la-securite-et-la-souverainete-alimentaires-et-le-droit-a-lalimentation-en-tunisie/>

46

- أزمة المياه في تونس: سوء التصرف في الموارد المائية يهدد البلاد بالشح المائي، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، قسم العدالة البيئية، ديسمبر 2022، على الرابط:

<https://ftdes.net/rapports/eau2022.pdf>

- د. أبو بكر خليفة أبو بكر أبو جرادة، السياسات الاجتماعية: مفهومها وتأثيرها على شرعية ومشروعية الأنظمة السياسية، مجلة العلوم السياسية والقانونية دورية دولية محكمة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد 39 المجلد 10، مارس 2024.

<https://www.democraticac.de/?p=95473&utm>

+ المراجع باللغة الفرنسية

- Analyse des politiques de la sécurité alimentaire en Tunisie Khaldi R, Naïli A; Padilla M. (ed.), Le Bihan G. (ed.). La sécurité alimentaire

en Méditerranée ;Montpellier: CIHEAM Options Méditerranéennes: Série A. Séminaires Méditerranéens; n. 26 ;1995. Lien d'article en ligne: <https://om.ciheam.org/article.php?IDPDF=CI951143>

- L'économie informelle en Tunisie, définitions, analyse exploratoire et esquisse d'une stratégie intégrée ; Programme De Développement Des Nations Unies ; Décembre 2022

<https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2022-12/Etude%20sur%20l%27e%CC%81conomie%20informelle%20en%20Tunisie.pdf>

- Abderrahmane Ben Zakour, Le secteur informel en Tunisie: Autorité de l'État ou autorité de l'informel ?; Forum Tunisien pour les droits économiques et sociaux ; décembre 2021.

<https://ftdes.net/rapports/secteur.informel.pdf>

- Analyse de l'Impact des Subventions Alimentaires et des Programmes d'Assistance Sociale sur la Population Pauvre et Vulnérable; Centre de Recherche et des Études Sociales (CRES) et Institut National de la Statistique (INS) ; 6 juin 2013: <https://www.ins.tn/publication/analyse-de-limpact-des-subventions-alimentaires-et-des-programmes-dassistance-sociale>

47

+ المراجع باللغة الانجليزية

- Barry Buzan, People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations; Harvester Wheatsheaf; 1983.

- Food and agriculture organization of the United nations; Food Sovereignty Systems:

Feeding the World, Regenerating Ecosystems, Rebuilding Local Economies, and Cooling the Planet – all at the same time;2014: <http://afsafira.org/wp-content/uploads/2014/05/AFSA-Document.pdf>

- Noam Chomsky ; Profit Over People: Neoliberalism and Global Order; New York: Seven Stories Press, 1999.

- The food system in Tunis in the face of crises: fragility or resilience?; Food and Agriculture Organization of the United Nations; 2024: <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/6a4304aa-0372-48c3-9bf6-df848d24fe57/content>
- Guido Tabellini, The Role of the State in Economic Development, CESifo Working Paper No. 1256, Category5: fiscal Policy, macroeconomics and growth August: https://www.ifo.de/DocDL/cesifo1_wp1256.pdf
- Blinder, Alan S., and Jeremy B. Rudd ; The Supply-Shock Explanation of the Great Stagflation Revisited ;National bureau of economic research ; working paper 14563 ; 2008: <https://www.nber.org/papers/w14563>
- Organisation for Economic Co-operation and Development. OECD Economic Surveys: Tunisia 2018;OECD Publishing Paris, 2018: https://www.oecd.org/en/publications/oecd-economic-surveys-tunisia-2018_eco_surveys-tun-2018-en/full-report.html
- IMF Staff Concludes Mission to Tunisia with Good Progress ; july 19, 2022: <https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/07/19/pr22267-tunisia-imf-staff-concludes-mission-to-tunisia-with-good-progress>